



السلطة الوطنية الفلسطينية

سلطة جودة البيئة

استراتيجية البيئة القطاعية

الملخص التنفيذي

آذار 2010

تقديم

تسعى سلطة جودة البيئة الى تعزيز التنمية البيئة المستدامة للمجتمع الفلسطيني، وتتركز مهمتها الأساسية في حماية البيئة بكل عناصرها وكذلك منع الأخطار البيئية التي تتعرض لها جميع الكائنات الحية. وللوصول الى هذه الأهداف تم اعداد هذه الوثيقة " الاستراتيجية القطاعية للبيئة" والتي تأتي كاستمرار للتخطيط البيئي الذي عكفت السلطة على عمله. وتهدف هذه الاستراتيجية الى تقديم عرض وتحليل للواقع البيئي الحالي وتحديد لأهم المعضلات البيئية ومسبباتها وبالتالي تحديد أولويات العمل تمهيدا لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال تنفيذ السياسات المعتمدة.

تشكل سلطة جودة البيئة المظلة لكل الأنشطة والدراسات التي تتعلق بالتخطيط والحماية والمراقبة البيئية، ولكن هذه المسؤولية لا تقع على عاتق سلطة جودة البيئة وحدها وإنما تشاركها فيها كل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الأخرى المعنية بالشأن البيئي الفلسطيني وذلك انطلاقا من مبدأ الشراكة والتكامل في العمل.

وهنا لا بد من أن أتوجه بالشكر والتقدير الى الأخ نائب رئيس سلطة جودة البيئة والأخ قائد الفريق الوطني ومنسق فرق العمل، والى جميع الأخوات والأخوة في سلطة جودة البيئة الذين شاركوا في العمل على تطوير واعداد هذه الاستراتيجية واخراجها الى حيز الوجود، لا سيما فرق العمل الفنية وفريق الاشراف الداخلي والفريق المكلف بالاعداد والعمل اليومي. كما لا يسعني الا أن أشكر كل الجهات التي شاركت في هذا العمل من مؤسسات رسمية و مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص والمهتمين.

كما أتوجه بالشكر الى كل من قدم الدعم المالي أو الفني في تطوير واعداد هذه الاستراتيجية لا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط والتنمية الادارية.

الوزير د. يوسف أبو صفية

رئيس سلطة جودة البيئة

جدول المحتويات

3	1. المقدمة والمنهجية
3	1.1 المقدمة
4	2.1 المنهجية
4	2. رؤية القطاع البيئي
4	3. تحليل الواقع
5	1.3 مصادر المياه
5	2.3 النفايات
5	1.2.3 النفايات الصلبة
6	2.2.3 النفايات السائلة (المياه العادمة)
6	3.2.3 النفايات الخطرة
7	3.3 تداول الكيماويات والمواد الخطرة
7	4.3 التنوع الحيوي والبيئة الطبيعية
7	5.3 مصادر الأراضي
7	1.5.3 تخطيط استعمالات الأراضي
8	2.5.3 التصحر وتلوث التربة
8	3.5.3 المشهد الجمالي
8	4.5.3 التراث الطبيعي و الحضاري
8	6.3 تغير المناخ
9	7.3 تلوث الهواء
9	8.3 البيئة البحرية والساحل
10	9.3 البيئة وتنمية القطاعات الأخرى
10	1.9.3 قطاع الطاقة
10	2.9.3 قطاع الصناعة
10	3.9.3 قطاع النقل والمواصلات والاتصالات
11	4.9.3 قطاع الزراعة
11	5.9.3 قطاع السياحة
11	10.3 الاطار القانوني والمؤسسي
11	1.10.3 القوانين و التشريعات
11	2.10.3 الاتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية
12	3.10.3 الأدوار و المسؤوليات
13	4.10.3 الجهات ذات العلاقة
16	4. الأولويات والأهداف الإستراتيجية
16	5. السياسات القطاعية
21	6. توزيع الموارد والمسؤوليات
22	7. المتابعة والتقييم

1. المقدمة والمنهجية

1.1 المقدمة

لقد عانت البيئة الفلسطينية ولفترة طويلة خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي من اهمال وعدم ادارة مناسبة مما تسبب في تدهور عناصر البيئة المختلفة من مياه وتربة وهواء وتنوع حيوي. كما أن الزيادة المطردة في عدد السكان وتأثيرها على عملية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي يشكل طلبا متزايدا على المصادر الطبيعية وبالتالي ارتفاع كمية المخلفات والملوثات الناتجة عن زيادة الاستهلاك. هذا الى جانب القيود والعراقيل التي يمارسها الاحتلال على عملية التنمية بشكل عام وموضوع حماية وتأهيل البيئة بشكل خاص وما يقترفه من انتهاك بحق البيئة الفلسطينية، الأمر الذي زاد في التدهور الحاصل ووضع البيئة الفلسطينية على سلم اولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

انطلاقا من ذلك تم انشاء الجسم الفلسطيني الرسمي والمتمثل في سلطة جودة البيئة والذي من شأنه متابعة وتنفيذ كل ما يلزم من أجل حماية البيئة الفلسطينية وتوفير بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأكبر قدر من الصحة والرفاه للمواطن الفلسطيني كحق كفله له القانون الأساسي وقانون البيئة الفلسطيني. بناء على ذلك جاءت رسالة سلطة جودة البيئة على النحو التالي: "صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة على صحة الانسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة".

من أجل تحقيق ذلك جاءت اولى المحاولات الفلسطينية للتخطيط الاستراتيجي في قطاع البيئة سنة 1999 عندما تم اعداد استراتيجية البيئة الفلسطينية، والتي جاءت كأساس للعمل البيئي في حينه ولفترة عشر سنوات، حددت فيها المواضيع البيئية والأهداف الاستراتيجية والأولويات على المستوى الوطني. الى جانب ذلك اشتملت تلك الاستراتيجية على خطة عمل ترجمت فيها الاحتياجات والفجوات على شكل مشاريع وتدخلات، ثم مؤشرات للمتابعة ومراقبة العمل والانتجاز فيما بعد. الا ان حظوظ تلك الاستراتيجية في ان ترى النور لم تكن كبيرة حيث انها وبعد صدورهما واعتمادها بدأت الانقفاضة الثانية وما تبعها من تحول في طريقة التعامل مع القضايا البيئية وقضايا التنمية بشكل عام، حيث أخذ الدعم والاهتمام على المستوى الوطني الشكل الاغاثي بدلا من الشكل التنموي، وذلك من أجل التعامل الطارئي مع ما يخلفه الاحتلال من دمار وحصر ومنع تجول واجتياحات وغيرها، واصبح التخطيط متوسط أو بعيد المدى غير عملي وغير متناسب مع الوضع القائم في حينه. وبعد ذلك بقيت عملية التخطيط البيئي كغيره من القطاعات تراوح المكان بين تحديث لخطة العمل من جهة ومحاولة لتجديد اموال لها لتنفيذ بعض المشاريع الملحة والطارئة من جهة أخرى، الى ان بدأ العمل بشكل منهجي جديد في التخطيط تم تنبيهه في الحكومات الفلسطينية الأخيرة والذي بدأت تتحدد معالمه مع اطلاق ما عرف بخطة التنمية والاصلاح ثم تلى ذلك عملية التخطيط الشاملة والتي جاءت في توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية وتمت ترجمتها في مجلس الوزراء في الحكومة الحالية باعداد ثمانية عشرة استراتيجية قطاعية وخمسة استراتيجيات عبر القطاعية كمدخل أساسي لإعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013 والتي ستعنى بوضع الأهداف والأولويات الكفيلة بالتخلص من معوقات وآثار الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعليه فقد صدر قرار عن مجلس الوزراء في شهر اب من العام 2008 بهذا الخصوص.

وفي هذا السياق فقد أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية دليلاً لإعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من اجل توحيد منهجية إعداد الاستراتيجيات وليشكل أداة تساعد الوزارات والمؤسسات الحكومية في وضع الاستراتيجيات القطاعية من اجل مواجهة التحديات التنموية وان تصبح الاستراتيجيات القطاعية أكثر واقعية وتراعي التنسيق والتكامل والتناغم بين الاستراتيجيات ذات العلاقة. وقد حدد الدليل مجموعة مبادئ متساوية في الأهمية والتي تشمل العمليات والمخرجات المرغوبة ونتيح المجال لمشاركة جميع فئات المجتمع الفلسطيني في إعداد الاستراتيجيات وشملت المبادئ، الإجماع والرؤية بعيدة الأمد، القيادة والملكية الوطنية، الالتزام الحكومي رفيع المستوى، الشمولية والتكاملية، تأثير الاحتلال على تنفيذ وتطوير الاستراتيجيات القطاعية، وجود أولويات موازنة واضحة، الاستناد إلى تحليل داخلي وشامل، البناء على العمليات

والاستراتيجيات القائمة، والمشاركة الفاعلة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات. كما تضمن المرفق الفني للدليل والذي صدر في تشرين أول 2009 الإرشادات الفنية لإعداد مكونات الإستراتيجية القطاعية والمتطلبات الواجب توفرها في الاستراتيجيات الفنية بالإضافة إلى النماذج الإلزامية التي يجب أن تشملها الإستراتيجية والخطوات والآليات والأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المختلفة.

2.1 المنهجية

قامت سلطة جودة البيئة كغيرها من المؤسسات والوزارات الفلسطينية بالاستجابة الى توجه مجلس الوزراء ووزارة التخطيط والتنمية الادارية بالمباشرة في العمل على اعداد الاستراتيجية القطاعية البيئية حيث تم تشكيل فريق عمل داخلي في سلطة جودة البيئة يهدف الى متابعة العمل على هذا الموضوع داخل المؤسسة نفسها ويعكس وجهات النظر والتوجهات البيئية التي تسعى اليها المؤسسة في هذه الاستراتيجية. بعد ذلك تم تشكيل الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية البيئية والذي ضم في عضويته الشركاء الاساسيين في هذا القطاع، والذي من أهم وظائفه قيادة وتوجيه العمل في عملية اعداد الاستراتيجية وقرار واعتماد البات وخطة العمل بالاضافة الى المراجعة والاعتماد لكل ما ينتج من وثائق ونتائج عن العمل في هذا السياق. ومن الجدير بالذكر انه كان هناك حرص شديد على اشراك كافة الجهات ذات العلاقة في العمل من مؤسسات رسمية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وجهات دولية ذات علاقة، وذلك انطلاقا من ان هذه الاستراتيجية هي استراتيجية وطنية تعني الجميع وبالتالي يجب ان يشارك الجميع في اعدادها كي يكون هناك ضمانة لتطبيقها والمشي على هداها ايضا.

2. رؤية القطاع البيئي

تتمثل الرؤية للقطاع البيئي بكل ما يضمه من مؤسسات وشركاء، وبكل ما يواجهه من مشاكل وتحديات، تتمثل فيما يلي:

"بيئة فلسطينية محمية ومصانة وآمنة تحقق الاستدامة للموارد الطبيعية بما يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني الحالية وضمن حقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة صحية وسليمة وبالرفاه الاجتماعي وفي ظل السيادة الفلسطينية المستقلة"

ولترجمة هذه الرؤية لا بد من تحقيق بعض القضايا والمتطلبات اللازمة بغية الوصول اليها وهي:

- فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وذات عضوية فاعلة في جميع الاتفاقيات الدولية والاقليمية البيئية.
- أسس حماية البيئة مدرجة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والمناطقية والمحلية، بما يكفل للبيئة بان تكون اولوية على كافة المستويات.
- المؤسسة البيئية الفلسطينية قوية و متمكنة وقادرة على تنفيذ خططها وتوجهاتها الهادفة الى حماية البيئة الفلسطينية، مدعومة بشراكة حقيقية مع المؤسسات الحكومية الأخرى على المستويين الوطني والمحلي ومع كل من من القطاع الاهلي والقطاع الخاص وتساعدتها في تطبيق وتنفيذ التشريعات البيئية مؤسسات الدولة التنفيذية ذات العلاقة.
- الشعب الفلسطيني بجميع فئاته لديه مستوى عال من الوعي والتعليم البيئي مما يمكنه من المشاركة والتدخل والمساهمة الفاعلة في الحفاظ على مصادره البيئية والطبيعية والتعامل معها بشكل مستدام.

3. تحليل الواقع

يعتبر تحليل الواقع للقطاع البيئي الأساس الذي تبدأ منه تحديد السياسات والأهداف والإستراتيجيات البيئية قبل الشروع في أي عملية تخطيطية وذلك كون تحليل الواقع هو الطريقة التي يتم فيها وصف واقع هذا القطاع وتحسس مواطن الخلل والفجوات

التي ينطوي عليها، مما يتيح المجال لوضع الأولويات وتحديد الحلول والتدخلات التي يجب العمل على إدراجها ضمن خطة العمل من أجل التغلب على المشاكل وسد الفجوات. فيما يلي وصف مختصر للمواضيع البيئية التي تناولتها الاستراتيجية.

1.3 مصادر المياه

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس الحالي للمياه في فلسطين، حيث تقدر طاقتها المتجددة السنوية بحوالي 669 م³ في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الأودية والسيول والتي يُقدر حجم التدفق فيها بما معدله 110 م³، أما في قطاع غزة يُعتبر مصدر المياه الاساسي الطبقة الصخرية المائية لساحل غزة، وتقدر طاقتها المتجددة سنوياً بمقدار 45 م³. يُضاف إلى ذلك حوض نهر الأردن والذي يُقدر حجم تصريفه السنوي بحوالي 1320 م³ والذي لا يمكن للفلسطينيين استغلال أو استخدام أية كمية منه بسبب السيطرة الاسرائيلية الكاملة عليه، علماً بأن الحقوق الفلسطينية فيه تصل الى حوالي 250 م³ سنوياً (سلطة المياه الفلسطينية 2010). ولعل أهم ما يواجه هذا القطاع من مشاكل هي سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على أكثر من 90% من المصادر الفلسطينية، وبالتالي هناك زيادة مطردة ما بين العرض والطلب على المياه مما يؤدي الى الضخ الزائد من الابار الجوفية لا سيما في قطاع غزة الأمر الذي يعرض هذه المصادر الى تدني جودتها. من جانب آخر هناك تأثير واضح للمياه العادمة وعصارة النفايات الصلبة والأنشطة الزراعية على المياه الجوفية لا سيما في قطاع غزة، كما أنه لا يوجد استغلال مناسب لمصادر المياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة. ومن الجدير ذكره تلك التغيرات المناخية التأثيرات السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الامطار قد تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن تؤثر على تغذية الأحواض الجوفية.

2.3 النفايات

1.2.3 النفايات الصلبة

يشمل قطاع النفايات الصلبة جميع العمليات التي تتم بدءاً من عملية جمع النفايات الصلبة الى عملية التخلص النهائي منها في مكبات صحية مثل مكب زهرة الفنجان قرب جنين ومكب جحر الديك في قطاع غزة أو الى مكبات عشوائية ومفتوحة مروراً بعمليات النقل والترحيل والمعالجة.

قدرت كمية النفايات المنزلية المنتجة في الأرض الفلسطينية بحوالي 2861 طن يومياً في العام 2008، حيث بلغ المتوسط التقديري لإنتاج الأسرة الفلسطينية من النفايات المنزلية حوالي 4.6 كيلوجرام يومياً، أي ما يقارب 0.7 كيلوجرام متوسط إنتاج الفرد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008).

تتراوح عمليات التخلص النهائي للنفايات الصلبة من تخلص آمن (طمر صحي) في مكبات صحية تلبية الشروط والمعايير البيئية كما هو الحال في كل من مكب زهرة الفنجان ومكب دير البلح ومكب أريحا، حيث تقدر كمية النفايات التي تصل لتلك المكبات 630 طن في اليوم اي ما يعادل 22% من كمية النفايات المنتجة يومياً في الأراضي الفلسطينية، بينما يتم التخلص من الكميات المتبقية اما في مكبات مراقبة كما هو الحال في كل من مكب جحر الديك ومكب رفح ومكب البيرة والتي تشكل ما نسبته 42% من كمية النفايات المنتجة يومياً (السلطة الوطنية الفلسطينية 2010). أما ما تبقى من نفايات ونسبته تقريبا 36% يتم التخلص منه في مكبات عشوائية غير مراقبة ولا تلبية أي من الشروط والمعايير البيئية والصحية، ويذكر أن هناك عدد كبير من المكبات العشوائية يصل الى 156 مكبا التي تنتشر في كافة الأراضي الفلسطينية والتي تشكل نقاطا للتلوث (السلطة الوطنية الفلسطينية 2010).

أما فيما يخص المعالجة فإنه لا توجد معالجة حقيقية حتى الآن في أي من مكبات النفايات الصحية وغير الصحية الموجودة حالياً باستثناء بعض المبادرات، كما هو الحال في مكب زهرة الفنجان ومكب دير البلح.

ومن جانب آخر فإن من الجدير ذكره أن منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل في هذا المجال يشوبها بعض التضارب والتناقض والتعارض والإزدواجية وكذلك عدم الشمولية والانسجام، حيث أن الأدوار والمسؤوليات تختلف من قانون

لآخر، ويختلف الفهم للنصوص القانونية أيضا لدى مختلف الشركاء ما يسبب الاختلاف بين التطبيق على أرض الواقع وبين النصوص القانونية. كما أن عدم وجود قانون خاص بالنفايات أو وجود نظام معتمد لإدارة النفايات الصلبة يترك مجالاً للاجتهاد في تفسير تلك القوانين وبالتالي ازدواجية وتضارب في الأدوار والمسؤوليات. ويعتبر إسناد مهام ومسؤوليات واضحة ومحددة اعتماداً على تفويض واضح للصلاحيات وفق ما يفرضه القانون، وحل بعض إشكالات التعارض والإزدواجية القائمة بما يختص بأنشطة إدارة النفايات الصلبة، والوصول إلى الترتيبات المؤسسية التي تشمل كافة المستويات، بما يضمن التفاعل المنظم بين المؤسسات المختصة، وبما يضمن التعاون وتدفق المعلومات الموثوقة على رأس القضايا ذات الأولوية وشرطاً رئيسياً لتحقيق الإدارة الفاعلة لهذا القطاع (السلطة الوطنية الفلسطينية 2010).

2.2.3 النفايات السائلة (المياه العادمة)

يعاني قطاع المياه العادمة من نقص شديد في البنية التحتية حيث تقدر نسبة المنازل المتصلة بشبكة صرف صحي 52.1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009) في عموم الوطن مع فروق كبيرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أما النسبة المتبقية فغالبا ما تعتمد على الحفر الامتصاصية كوسيلة وحيدة للتخلص من المياه العادمة. إذ ترتفع النسبة إلى 83.8% في غزة بينما لا تتجاوز 35.5% في محافظات الضفة بسبب طبيعتها الريفية. كما أن نسبة الوصل تعتبر منخفضة جدا إذا ما قورنت بالنسبة لعدد التجمعات حيث يوجد 64 تجمعا موصولا بالخدمة من أصل 569 في محافظات الضفة الغربية و 21 تجمعا موصولا بالخدمة من أصل 30 في محافظات غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008).

تقدر كمية المياه العادمة التي تطرح إلى البيئة بنحو 70 م³ سنويا إضافة إلى الكميات التي تطرحها المستوطنات والتي تقدر بحوالي 40 م³ سنويا. وفيما يخص محطات معالجة المياه العادمة فانها تحتاج إلى تطوير وصيانة حيث أن معظم هذه المحطات قديمة (انشئت معظمها في السبعينات من القرن الماضي) وتتجاوز كميات المياه الداخلة إليها قدرتها التصميمية مما يقلل من كفاءة المعالجة فيها إلى حد كبير، هذا إلى جانب عدم تغطيتها سوى لمناطق محدودة من الأراضي الفلسطينية. أما بخصوص المياه العادمة الصناعية فمعظم المصانع 59.9% تتخلص من نفاياتها السائلة في شبكات الصرف الصحي، مما يعرض هذه الشبكات للتلوث بسبب المواد الكيماوية التي توجد في النفايات السائلة الصناعية. وتتخلص 29.9% من المصانع من نفاياتها السائلة في حفر امتصاصية، معرضة المياه الجوفية للتلوث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009). ومن جانب آخر فإنه لا تتم معالجة النفايات السائلة الخطرة الخارجة من المؤسسات الصحية بشكل منفصل وإنما يتم تصريفها في شبكات المياه العادمة المنزلية.

3.2.3 النفايات الخطرة

تضم هذه النفايات أنواع عديدة يمكن تصنيفها كنفائات خطرة مثل النفايات الإلكترونية، والنفايات الزراعية الخطرة، والنفايات الطبية (بما في ذلك النفايات الناتجة عن المختبرات)، وجثث الحيوانات المصابة بأمراض معدية للحيوان أو الإنسان أو أية مواد ملوثة بأمراض معدية بسبب هذه النفايات مثل نفايات الحيوانات، والنفايات الصناعية الخطرة، والبطاريات المستخدمة، ونفايات الاسبتوس، وغيرها. إن عدم وجود تفصيل فني دقيق للنفايات الخطرة أو تصنيف دقيق أو قائمة بمصادرها ونقص المعلومات المتوفرة عن هذا النوع من النفايات يزيد من صعوبة معرفة حجم تلك النفايات وبالتالي الطرق المناسبة للتعامل معها وإدارتها وطرق التخلص منها (الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة 2010). ولا يوجد في الأرض الفلسطينية عموماً مكبات خاصة بالنفايات الطبية عدا عن خلية النفايات الخطرة الملحقة بمكب بلدية غزة (اليونيب 2003)، ويذكر أن هناك مشروع ريادي في الضفة الغربية بدأ تطبيقه في مدينة رام الله لا سيما في مستشفى رام الله الحكومي والذي عمل بشكل أساسي على بناء وحدة معالجة للنفايات الطبية داخل المستشفى. يحتاج هذا الموضوع إلى عناية شديدة ومتابعة لما له من أثر كبير على البيئة.

3.3 تداول الكيماويات والمواد الخطرة

تستخدم الكيماويات في الأراضي الفلسطينية في مجالات متعددة، ففي مجال الزراعة تستخدم في صناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، أما في مجال الصناعة فتستخدم الكيماويات والمواد الخطرة في الصناعات الكيماوية والالكترونية والمعدنية والتعدينية والدوائية والغذائية وصناعات الأثاث والزجاج والجلود والأحذية والبلاستيك والنسيج وكذلك تستخدم هذه المواد في المختبرات الطبية والزراعية والبحث العلمي. لا يوجد حصر دقيق لنوعية وكمية المواد الكيماوية والخطرة التي يتم استيرادها بشكل قانوني لفلسطين أو تلك التي يتم إدخالها بشكل غير قانوني. ان مسؤولية إدارة استيراد وتداول هذه المواد متداخلة بين عدة دوائر حكومية مما يصعب عملية المراقبة والتتبع لها. كما لا يوجد نظام لاسترجاع المواد الكيماوية التي انتهت صلاحيتها، او تلك التي يتم منعها عالمياً أو محلياً.

ومن أخطر ما تواجه الأراضي الفلسطينية من تلوث لبيئتها بالمواد الكيماوية والخطرة، نقل اسرائيل للمناطق الصناعية التي انشأتها بدون موافقة فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، ومعظمها صناعات شديدة التلوث للبيئة وللصحة العامة، مثل صناعة الألمنيوم، والأسمت، والمعلبات الغذائية، والفيبرجلاس، والمطاط، والكحول، والسيراميك، والرخام، ومواد التنظيف الكيماوية، والدهانات، وتشكيل المعادن وطلائها، وصناعة البطاريات، وصناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، وصناعة الغازات، والصناعات البلاستيكية، ودباغة الجلود، وصباغة النسيج، ومصانع ذات طابع عسكري سري وغيرها.

4.3 التنوع الحيوي والبيئة الطبيعية

تعتبر طبيعة فلسطين على الرغم من صغر مساحتها، غنية بالتنوع والتباين الأحيائي الكبير وذلك نتيجة لموقع فلسطين التاريخية كمنطقة التقاء مهمة بين القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وإفريقيا.

وقد تم تحديد ووصف حوالي 47000 نوع من الكائنات الحية في فلسطين التاريخية، إضافة إلى الاعتقاد بوجود نحو 4000 نوع لم يتم وصفها بعد. وتشير الدراسات إلى وجود ما يقارب من 30000 نوع من اللافقاريات و 2750 نوع من النباتات البرية ضمن 138 عائلة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد حوالي 2076 نوع نباتي، وكذلك يوجد 30904 نوع حيواني، منها 30000 نوع من اللافقاريات، 427 نوع من الطيور، 297 نوع من الأسماك، 92 نوع من الثدييات، 81 نوع من الزواحف، و 7 أنواع من البرمائيات (ARIJ 2007)، ويذكر أن العديد من هذه الاصناف مهدد ويحتاج الى حماية.

وبالنسبة للمحميات الطبيعية فقد أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن 48 محمية طبيعية في الضفة الغربية تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 330000 دونماً أي ما يقارب 6% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وتبلغ مساحة المحميات في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 774 كم²، هذه المحميات الطبيعية موزعة بشكل أساسي على المنحدرات الشرقية ونهر الأردن، ولا يملك الفلسطينيون حرية استغلالها او الوصول إليها مما يدل على أن سياسة حماية الطبيعة عند الإسرائيليين تمثل أهدافاً سياسية وليست أهدافاً لحماية التنوع الحيوي. وقد تم تحويل قسم من هذه المحميات إلى مستوطنات إسرائيلية وقواعد عسكرية، وجزء كبير منها تم ضمه ضمن جدار الضم والتوسع. كما يوجد حوالي 93 غابة في الضفة الغربية و 13 غابة في قطاع غزة تغطي ما مساحته 232 كم² (ARIJ 2007).

5.3 مصادر الأراضي

يقصد بمصادر الأراضي في هذه الوثيقة استعمالات الأراضي وتشوه المشهد الجمالي والتصحر وانجراف التربة بالإضافة الى التراث الثقافي والحضاري.

1.5.3 تخطيط استعمالات الأراضي

يعتبر موضوع تخطيط استعمالات الأراضي من المواضيع الهامة والاساسيات المطلوبة في تنظيم استعمالات الأراضي وتحديد انواع ومناطق الاستعمال، حيث أن ذلك من شأنه تسهيل عمليات التخطيط اللاحقة والتي تتعلق بكافة القطاعات على حد سواء،

سواء كانت عمرانية أو زراعية أو صناعية أو بيئية أو سياحية أو غير ذلك. ان التخطيط غير الممنهج وسوء استخدام الأراضي بسبب الحالة الطبوغرافية والمناخية و بسبب التعارضات السياسية وطول فترة الاحتلال أدى بهذه العناصر وغيرها وتداخلاتها مع بعضها البعض إلى ممارسة ضغط كبير و سلبي على البيئة الفلسطينية وعلى التنمية المستدامة. لقد كان هذا الموضوع محل اهتمام المؤسسات المعنية منذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الان، وكان هناك العديد من المحاولات لوضع مخطط شامل ومعتمد لاستعمالات الأراضي الا أن ذلك لم يتم بشكل كامل ومنهجي. ولعل غياب مخطط استعمالات أراضي واضح ومعتمد أدى بدوره الى تداخل وتعارض الاستعمالات المختلفة للاراضي واتاح المجال أمام وضع حقائق على الأرض قد تكون عائقاً امام تنظيم هذا الموضوع لاحقاً.

2.5.3 التصحر وتلوث التربة

تصحّر وانجراف التربة: تعتبر السفوح الشرقية والمناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 300 ملم سنوياً والتي تشكل حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية من أكثر المناطق تعرضاً لعوامل التصحر بسبب الظروف والتغيرات المناخية و/أو العوامل البشرية المتمثلة بالرعي الجائر والتوسع الزراعي باتجاه الأراضي الهامشية والتي تعتبر مراعي طبيعية. وقد أدت هذه العوامل إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع وتدهور النظام البيئي بالإضافة إلى تدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانجراف التربة. كما تلعب الظروف المناخية والأنشطة البشرية دوراً هاماً في عملية انجراف التربة، وتؤدي التغيرات سواء في كمية الأمطار المتساقطة أو في شدتها وتدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانعدام الغطاء النباتي إلى جعل التربة معرضة أكثر إلى الانجراف المائي أو الانجراف الهوائي.

تلوث التربة: ينتج التلوث بشكل رئيسي عن تصريف المياه العادمة الى الودية والأراضي الزراعية اضافة الى الاستخدامات المفرطة للمبيدات والاسمدة الكيماوية وخاصة في المناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنوياً حيث يؤدي ذلك الى تملح في التربة. بالإضافة الى مخلفات الكسارات وصناعة الحجر والرخام من العبارة أو الكمخة والتي تسبب في إغلاق مسامات التربة وتدمير الغطاء النباتي. وينطوي ذلك التلوث على مخاطر أهمها تلوّث مصادر المياه.

3.5.3 المشهد الجمالي

تتميز الضفة الغربية بمشهد طبيعي جبلي يعترضه سهول زراعية ومناطق حضرية ويصنف مناخها بأنه جاف أو شبه جاف. وبالتالي فإن المناطق الحرجية والحياة النباتية المحدودة تعطي هذا المشهد خصائصه المميزة وبضمنها الطبوغرافيه والتربة والتشكلات الصخرية والعناصر الطبيعية. وتعطي أشجار الزيتون المزروعة منذ القدم مشهد الضفة الغربية طابعه المميز. اما في قطاع غزة فيبرز المشهد الطبيعي بوجود الساحل البحري الذي يمتد حوالي 42 كم (سلطة جودة البيئة 2001). هذه العناصر مجتمعة من حيث الشكل والتكوين أعطت مشهد فلسطين ذلك الطابع الأصيل والجدير بالحماية.

4.5.3 التراث الطبيعي و الحضاري

تتمتع فلسطين بتاريخ ثقافي وحضاري غني كما يستدل من المعالم الأثرية والتاريخية العديدة. وكثيرة هي الحضارات التي قامت على أرض فلسطين وبتوزيع جغرافي مثير. إن التراث الثقافي والحضاري مهم للغاية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويمثل هذا الغنى في حال حمايته وصيانه إمكانات اقتصادية عالية للأغراض السياحية، غير أن هذه الإمكانيات لم تستغل بعد بسبب غياب الوعي وقلة الموارد البشرية والمالية المطلوبة. وبالرغم من تدمير وخراب بعض المواقع الأثرية والمباني التاريخية على مر التاريخ إلا أنه بقي عدد كاف وجميل من هذه المواقع والمباني التي تستحق المحافظة عليها للأجيال القادمة.

6.3 تغير المناخ

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم الأزمات التي تواجه البشرية لاشتمالها على تحديات خطيرة وطويلة الأمد سوف تؤثر على مختلف مناطق الكرة الأرضية. والجدير ذكره هنا ان سلطة جودة البيئة عملت بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية،

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP خلال عام 2009 على إنجاز وثيقتين هامتين بما يتعلق بتغير المناخ والتحديات التي يمثلها على المستوى الفلسطيني وهي تحليل وضع تغير المناخ في الأرض الفلسطينية المحتلة وإستراتيجية التكيف مع تغير المناخ للأرض الفلسطينية المحتلة. وقد خلصت الوثيقتان إلى أن فلسطين سوف تكون عرضة لآثار ونتائج تغير المناخ بحيث:

- من المتوقع أن يكون هناك انخفاض في معدلات هطول الأمطار وارتفاع في درجات الحرارة مما يشكل تهديدا بتفاقم الجفاف وتزايد مشكلة ندرة المياه في فلسطين. قدر بزيادة بين 2.2 - 5.1 درجة مئوية، وانخفاضا في معدلات الأمطار السنوية بنسبة 10% بحلول عام 2020 وبنسبة 20% بحلول عام 2050 (UNDP, 2009).
- من المتوقع أن يفاقم من مشكلة تدهور الأراضي والتصحر ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية ويهدد الأمن الغذائي. مما قد يؤدي لانعكاسات اجتماعية اقتصادية و تفاقم مشكلة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.
- ومن الاحتمالات الأخرى زيادة وتيرة ومعدلات وكثافة الكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف أو الأحداث المناخية المتطرفة من عواصف وفيضانات أو موجات حر وجفاف.

7.3 تلوث الهواء

تعاني فلسطين لا سيما في مراكز المدن من تلوث الهواء المحيط الأمر المرتبط مباشرة بالزيادة السكانية والنمو الصناعي والملوثات العابرة للحدود. ويعتبر قطاع النقل والمواصلات والقطاع الصناعي والغبار والدقائق الناتجة عن المحاجر والكسارات المنتشرة بكثرة في الضفة الغربية و صناعة الفحم وسوء ادارة النفايات الصلبة من أهم مصادر تلوث الهواء، هذا بالإضافة الى المناطق الصناعية والمصانع الموجودة داخل المستوطنات في الضفة الغربية، والتلوث الإشعاعي بنوعيه المؤين وغير المؤين الناتج عن مصادر صناعية . ومن جانب اخر هناك التلوث العابر للحدود والقادم من اسرائيل، وبحكم الموقع واتجاه الرياح والطبيعة الطبوغرافية فان تأثير هذا المصدر واضح وملحوظ. هذا ويعاني نظام الرصد والمراقبة من ضعف شديد في هذا المجال.

الضجيج: يعتبر قطاع الانشاءات وقطاع المواصلات وقطاع الصناعة من أهم مصادر هذا النوع من التلوث بالإضافة الى العمليات العسكرية الإسرائيلية. لا يوجد اي دراسة أو بحث شامل يحدد ملامح هذا النوع من التلوث، علماً بأن هناك مواصفة فلسطينية صدرت بالخصوص.

8.3 البيئة البحرية والساحل

يعاني الساحل والبيئة البحرية في قطاع غزة من العديد من المشاكل البيئية التي من أهمها مشكلة التلوث ويعتبر المصدر الرئيس لهذا التلوث تصريف المياه العادمة غير المعالجة وإلقاء النفايات على طول الشاطئ في منطقة الشمال والوسط وجنوب غزة، وقد نجم عن هذا التلوث مشاكل صحية كبيرة للمستجمين وللحياة البحرية، إضافة الى تأثير جودة السمك بهذا التلوث. كما يشكل استخراج الرمال وسرقتها مشكلة كبيرة حيث قدرت كمية الرمال المستخرجة خلال العشرين عاما الماضية باكثر من 25 م³ وذلك من منطقة مساحتها فقط 520 هكتارا (EQA 2001). ومن المشاكل الأخرى التعرية التي نجمت بالدرجة الاولى عن تشييد العديد من المنشآت مثل الموانئ والارصفة وحواجز الامواج والطرق وغيرها، وقد تسببت تلك المنشآت وخاصة موانئ الصيد ومطار غزة الدولي في حدوث تآكل للرمال وحدوث خلل في عمليات الترسيب الطبيعي.

ولعل مشكلة التغيرات المناخية التي تنذر بحدوث العديد من المشاكل البيئية من اهمها ارتفاع منسوب مياه البحر من اهم المشاكل التي تهدد المناطق الساحلية في الوقت الحاضر. حيث يتوقع ان يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بحوالي 35 سم وذلك بحلول عام 2100 (UNDP 2009).

البحر الميت:

منذ عام 1930 بدأ منسوب مياه البحر الميت بالهبوط بشكل تدريجي حيث بلغ هذا الهبوط ذروته خلال العشرين عاما السابقة حيث وصل معدل الهبوط من 80-100 سم سنويا (World Bank, 2007). ويعزى هذا الهبوط الى عدة اسباب منها المشروع الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية عام 1964 والذي تم بموجبه تحويل جزء كبير من مياه مجرى نهر الاردن إلى مناطق في صحراء النقب، وكذلك كمية التبخر العالية والتي تصل الى 1200 ملم سنويا بالإضافة الى ضخ ما معدله 200م.3 سنويا من البحر الى برك التبخر وذلك لاستغلالها لأغراض استخراج الأملاح.

ومن الجدير ذكره مشروع قناة البحرين الذي يجري العمل عليه حاليا والقاضي بجلب المياه من البحر الأحمر جنوبا الى البحر الميت شمالا، حيث تجري حاليا دراسة لتقييم الاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المشروع من أجل التقرير في جدوى هذا المشروع من عدمه.

9.3 البيئة وتنمية القطاعات الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين قطاع البيئة وعملية التنمية المستدامة للقطاعات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وينخرط قطاع البيئة مع القطاعات الأخرى مشكلاً أداة للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية في القطاعات الأخرى، ويدعم مفهوم الاستدامة نحو موضوع تنمية الموارد البشرية.

1.9.3 قطاع الطاقة

يرتبط مستوى استهلاك الطاقة وزيادة استخدامها بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية بمعدلات النمو السكاني ومستوى التطور الاقتصادي. فلسطين، شأنها شأن الدول النامية في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، تعتمد بشكل كبير على استخدام الكهرباء والوقود الأحفوري، بكافة أشكاله، للاستعمالات المنزلية والصناعية والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى استخدام الفحم والطاقة الشمسية (ARIJ 2007). ومما لا شك فيه أن إنتاج الطاقة لا سيما المعتمدة على الوقود الأحفوري تعتبر من أهم مصادر التلوث البيئي. وتعتمد فلسطين على الكهرباء المشتراة من اسرائيل وتنتج فقط ما نسبته 9.7% من قيمة الاستهلاك الكلي. وفي حالة زيادة هذه النسبة من الانتاج فإن التأثير سيكون أكبر وأوضح على البيئة. ومن جانب آخر ما زال انتاج الطاقة المتجددة في بداياته ولم يحقق أرقاما قياسية علما بأن 18% من الطاقة الكلية المستهلكة في فلسطين هي طاقة متجددة، حيث أن هذا النوع من الطاقة يحتاج الى دعم وتطوير كونه صديق للبيئة.

2.9.3 قطاع الصناعة

تعتبر الصناعة من الركائز الرئيسية للاقتصاد وإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية، إلا أن هذا القطاع في فلسطين قليل نسبياً إذا ما قورن مع الدول المجاورة. هناك عدة أنواع للصناعات في فلسطين وهي في معظمها صناعات تقليدية وخفيفة ومنها الصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة دباغة الجلود، وصناعة النسيج والملابس، والصناعات الحجرية وصناعة الفحم، وصناعة الطلي الكهربائي للمعادن، وصناعة الأغذية (وزارة شؤون البيئة 2001).

مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة يشكل مصدراً من مصادر التلوث البيئي في فلسطين بأشكاله المختلفة، حيث ينتج عن ذلك القطاع الملوثات الصناعية الكيماوية الخطرة والنفايات الصلبة والسائلة والغازية، الأمر الذي يحتاج الى تقييم ومتابعة وتصحيح.

3.9.3 قطاع النقل والمواصلات والاتصالات

لا تقل أهمية قطاع النقل والمواصلات عن القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تحقيق التواصل الجغرافي داخل المجتمع الفلسطيني.

ان استخدام وسائل النقل التقليدية الحالية في قطاع النقل والمواصلات يعتبر مصدرا من مصادر التلوث البيئي لما ينتج عنه من انبعاثات غازية ناتجة عن احتراق الوقود في تلك المركبات مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون

والمواد العالقة وغيرها. كما يعتبر أحد المصادر الأساسية في زيادة مستويات الضجيج وهجرة الكائنات الحية من أماكن تواجدها، مما يعكس نفسه وتأثيره على الصحة والبيئة والمجتمع. كما ان تلبية المتطلبات المصاحبة لزيادة عدد وسائل النقل من شق شبكات طرق جديدة، يؤدي في واقع الحال الى ضغط اخر على البيئة الفلسطينية من خلال تغيير نمط استخدام الأراضي المستغلة لذلك الغرض.

من جانب اخر فان قطاع الاتصالات اخذ في التطور والانتشار مما يستدعي توسيع خدمات وشبكات البنية التحتية المطلوبة من محطات للبيث الخلوي والبيث الازاعي والتلفاز وغيرها، حيث ينتج عن ذلك كله اشعاعات غير مؤينة، الأمر الذي يحتاج الى ضبط ومراقبة من أجل ضمان عدم تأثيره على الانسان والمحيط الحيوي.

4.9.3 قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث ساهم بما يعادل 8.1% من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2007. غير أن هذا القطاع من القطاعات التي تتقاطع بشكل كبير مع البيئة، حيث أن لأنماط الزراعية المستخدمة، وكميات وطرق استخدام الأسمدة والمبيدات، وكميات المياه اللازمة لهذا القطاع والأمراض المستجدة بين الحيوانات لها الأثر البيئي الواضح، لا سيما على التنوع الحيوي وتلوث أو تملح التربة، واستخدامات الأراضي، والتصحر، وتلوث المياه الجوفية وغيرها. ومما لا شك فيه أن لتطوير هذا القطاع وادارته بشكل سليم الأثر المهم على التنمية البيئية المستدامة، إذ ان لزيادة مساحة الرقعة الخضراء وتحسين وادارة المراعي وتطوير وسائل وسبل الحصاد المائي وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير أنماط وأساليب الزراعة والري بمجملها تدعم حماية البيئة ومصادرها.

5.9.3 قطاع السياحة

ان الاستثمار في هذا القطاع وزيادة المرافق السياحية وتزايد أعداد السياح له الأثر الواضح على البيئة، ولعل أهم الأثر المترتبة على ذلك زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة المخلفات الناتجة عن هذا القطاع والتي تشكل مصدراً من مصادر التلوث للبيئة، وإحداث التلف ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو لتعامل السياح معها بشكل غير لائق. ومن منطلق التقليل من الآثار السلبية للسياحة التقليدية على البيئة ولكي يكون للسياحة دوراً إيجابياً في المحافظة على الموروث البيئي والطبيعي ولتحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، فقد تم استحداث شكلاً جديداً للسياحة يعرف بـ "السياحة البيئية" وهو الأمر الذي يحتاج الى تطوير واهتمام.

10.3 الاطار القانوني والمؤسسي

1.10.3 القوانين و التشريعات

قانون البيئة: تعتبر المادة 33 من القانون الأساسي المعدل الأساس الدستوري للتشريعات الخاصة بحماية البيئة في فلسطين وما بينى عليها من سياسات تشريعية حيث يعتبر القانون رقم (7) لعام 1999 الإطار القانوني العام الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة، وحيث انه يعتبر من القوانين الحديثة نسبياً وينظم قطاعاً يعتمد بالأساس على مبادئ علمية وفنية وتقنية، فان إنفاذ القانون لن يتم إلا بمجموعة من الأنظمة التنفيذية والتعليمات والاشتراطات الفنية، أضف إلى ذلك شمولية قانون البيئة وتقاطعها مع مجموعة كبيرة من التشريعات الأخرى مثل قانون الصحة العامة وقانون الزراعة و قانون المياه وقانون المصادر الطبيعية وقانون العمل وعدد آخر من التشريعات.

2.10.3 الاتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية

الاتفاقيات الدولية: إن المجتمع الدولي قد أعلن وتبنى العديد من القرارات والبيانات والمواثيق والمبادئ والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان البيئية والتي قد تجاوزت المائة اتفاقية سواء كانت اتفاقيات مباشرة أو غير مباشرة، وقد أكد القانون الأساسي الفلسطيني على أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان، وهو ما انعكس في قانون البيئة. تلتزم فلسطين بدعم مبادئ وأهداف العديد من الاتفاقيات الدولية. تشارك

فلسطين كمرآة في هذه الاتفاقيات كونها تتمتع بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا تتمتع بصفة دولة كاملة العضوية مما يضعف ويقلل مدى الاستفادة من تلك الاتفاقيات.

التعاون الدولي و المنظمات الدولية: إن تعاضد وتزايد الأخطار البيئية التي تهدد كوكب الأرض دفع الدول و هيئات المجتمع الدولي إلى الاهتمام بقضايا البيئة و عزز قناعة ضرورة تضافر الجهد الدولي من أجل الحد من تدهور البيئة مما نتج عنه إنشاء أجسام مجتمع دولي تولي اهتمام خاص للمشاكل البيئية أهمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي و المنتدى البيئي الوزاري العالمي و كذلك مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في جامعة الدول العربية و المجلس الاقتصادي الاجتماعي لغرب اسيا، وتستفيد فلسطين من علاقات فعالة وجيدة مع هذه الهيئات. كما ان هناك العديد من البرامج والمشاريع الاقليمية والدولية التي تستهدف قطاع البيئة والتي تم انشاؤها لتعزيز التعاون الاقليمي والدولي في مجال تطوير البيئة، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج أفق 2020 وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد الاوروبي)، حيث تشارك فلسطين في هذه البرامج والمشاريع.

3.10.3 الأتوار و المسؤوليات

بالعودة إلى تعريف البيئة في المادة الأولى من القانون والى نص المادة 33 من القانون الأساسي المعدل باعتبار حماية البيئة مسؤولية وطنية نجد أن سلطة جودة البيئة بصفتها المسؤولة عن صيانة البيئة وحمايتها و المحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق التنمية المستدامة فإنها بهذه المسؤولية تشترك مع مجموعة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. كما اننا نجد أن التشابك عميق ومعقد أحياناً بشكل يصعب في بعض الأحيان تحديد الحدود الفاصلة لمهام و مسؤوليات كل من الجهات، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى التنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات، وفي الواقع العملي فقد كان لهذا التداخل الأثر السلبي الكبير في تمكين سلطة جودة البيئة من القيام بالمهام و المسؤوليات الموكلة لها والتي حددتها إستراتيجية البيئة عام 2000-2010.

بناء على ما تقدم وحسبما جاء في قانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة فان الجسم البيئي (المؤسسة البيئية) تم اعتباره على أساس وزارة، وبالتالي فان هذه الوزارة تتمتع بالاستقلالية وتكون ممثلة في مجلس الوزراء. الا أن التعامل مع هذه المؤسسة على مر الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لم يكن ثابتاً، واختلقت صفتها القانونية من وقت لآخر، حيث أن الوضع الحالي لها أنها هيئة مستقلة وليست وزارة، وبالتالي فان ما يترتب على ذلك الوضع هو غياب تمثيل هذا الجسم في مجلس الوزراء، الأمر الذي يؤدي إلى تفويض مسؤوليات بيئية إلى جهات غير الجسم الرسمي للبيئة وغياب الرأي البيئي عن النقاش ورسم السياسات العامة على مستوى مجلس الوزراء، وتقاسم ان لم يكن تنازع بعض المسؤوليات أو الصلاحيات بين جهات أخرى ليست بالضرورة ذات علاقة. ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة، ومن أحد تلك الأمثلة ما تم من تحويل لوزارة الحكم المحلي بقرار من مجلس الوزراء بقيادة اللجنة الوطنية لاعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة، وهو الأمر الذي يتعارض مع النص الواضح والصريح في قانون البيئة والقاضي بأن ذلك الأمر هو من صلاحيات ودور وزارة البيئة. كما أن النظرة السائدة لهذه المؤسسة من قبل غيرها من الوزارات أنها تأتي في مستوى أدنى من مستوى وزارة، وبالتالي فانه لا يجوز لها أن تقود لجنة أو فريق يكون في عضويته وزارات. من جانب آخر فان هذه المؤسسة وحسب القانون الذي ينظم عملها تمثل الجسم المراقب لأعمال كل المؤسسات الأخرى من منظور حماية البيئة والتنمية المستدامة، وبالتالي فان استقلالية هذا الجسم ضرورية، وان اية تبعية لأي من المؤسسات الأخرى يذيبه ويخفض من مستوى تأثيره ويخلق حالة من تضارب المصالح والمسؤوليات. بناء على ذلك فان هذا الجسم البيئي يجب أن يولى مزيداً من الاهتمام من قبل المستوى السياسي، وأن يمكن ويرفد مالياً وادارياً، وأن يحافظ عليه مستقلاً، وأن يرفع من مستواه إلى درجة وزارة كي يكون في مصاف غيره من الوزارات وكي يكون له تمثيل دائم في مجلس الوزراء، الأمر الذي من شأنه أن يسمع الكلمة والرأي البيئي، ويخلق حالة من التوازن في

هذا الجانب، ويعيد الأمور الى نصابها من حيث الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات. وان نظرة سريعة الى دول العالم أو دول الاقليم، نجد مدى الاهتمام بملف البيئة ومدى الاهتمام بالمؤسسة البيئية، حيث تعتبر تلك المؤسسة في كثير من الدول من أهم المؤسسات المؤثرة في صنع القرار وتوجيهه.

ومن جانب آخر فقد تم مؤخرا اعتماد البيئة كقطاع جديد ضمن قطاع البنية التحتية، وتم العمل بموجب ذلك في سياق عملية اعداد الاستراتيجيات القطاعية المتعددة، ويعتبر ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح في التعامل مع قطاع البيئة، الا أنه غير كافي. حيث أن البيئة وحسب ما تم من عمل في سياق اعداد الاستراتيجية القطاعية تتقاطع مع العديد بل مع جميع القطاعات الأخرى وبالتالي فان من الأولى أن يكون هناك قطاع خامس جديد على مستوى الدولة الى جانب القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي وقطاع الحكم وقطاع البنية التحتية، على أن يكون تحت مسمى الموارد الطبيعية والبيئة على غرار ما تم اعتماده في اعداد خطة الانعاش المبكر لقطاع غزة.

4.10.3 الجهات ذات العلاقة

السلطة القضائية: بداية فان المقصود بالسلطة القضائية هنا ليس فقط المحاكم على اختلاف درجاتها بل وأيضا جهاز النيابة العامة و الشرطة و قطاع المحامين، ومما لاشك فيه ان القضاء الفلسطيني يشهد حاليا مرحلة من التطور بصفة عامة إلا انه وبالرغم من مرور عشر سنوات على سريان قانون البيئة الا انه لم يتم التعامل لغاية الآن مع القضايا البيئية بأولوية ولا حتى كالقضايا الأخرى بنفس المستوى من الاهتمام

القطاع الأهلي: قبل انشاء السلطة الوطنية كان العمل الأهلي في فلسطين ينصب بالأساس على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية و حقوق الإنسان بصفة عامة، ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة نشأت مجموعة من الجمعيات غير الحكومية التي نشطت في مجال البيئة. وحسب السجلات الرسمية فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين حوالي الأربعين منظمة، وأن هناك الكثير من المسؤوليات التي تقع على عاتق منظمات العمل الأهلي في مجال تنفيذ أنشطة في مجال حماية البيئة، وان هذه المنظمات تلعب دورا واضحا وخاصة في مجال التوعية البيئية والمشاركة الجماهيرية والدراسات البيئية والتجارب النموذجية. ويتراوح عمل ونشاط هذه المنظمات بين منظمات نشطة وقوية وتلعب دورا بارزا وملحوظا الى منظمات صغيرة تكفي ببعض النشاطات الصغيرة وغير المنتظمة الى منظمات غير فاعلة. ومن جانب اخر فان التنسيق بين هذه المنظمات وبين القطاع الرسمي يعتبر ضعيفا الى حد ما سواء على مستوى التخطيط أو رسم السياسات أو حتى في مجال تنفيذ المشاريع والأنشطة. وهذا بدوره يخلق حالة من عدم التكامل في العمل على المستوى الوطني ويخلق حالة من التنافس الأمر الذي قد يحرف الخطط والبرامج عن أهدافها. هذا بالإضافة الى عدم وجود اطار موحد ينظم عمل هذه الجمعيات ويضمن التكامل مع المؤسسات الرسمية، وأن هذه الأطر ان وجدت فهي غير فاعلة بالحد المطلوب.

القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص لاعبا أساسيا وهاما في السياسات البيئية و ذلك بسبب ما يقوم بتنفيذه من مشاريع ونشاطات لها تأثير مباشر على البيئة، غير ان القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى المطلوب منه في الالتزام البيئي، على الرغم من وجود اشتراطات واضحة وصريحة في قانون البيئة وسياسة التقييم البيئي في هذا الاتجاه. هناك حاجة الى تعزيز دور القطاع الخاص لينتقل من ملوث للبيئة إلى عامل مساعد في تخفيف الآثار البيئية، عبر دخوله إلى قطاع التدوير، إنتاج الطاقة البديلة... الخ. كما أن العديد من الشركات الخاصة تقوم بأعمال فنية لها علاقة بحماية البيئة، ويجب تعزيز هذه الشراكة وتطويرها. كما أن القطاع الخاص غير الرسمي يقوم بعمل هام في تدوير النفايات الأمر الذي يحتاج الى تطوير وتشجيع وتنظيم.

الأفراد والمواطنين: في الأساس ان كافة النشاطات المتعلقة بحماية البيئة تستهدف الإنسان وحقه في أن ينعم ببيئة آمنة وصحية، إلا أننا نجد أن المواطن الفلسطيني وبما لديه من هموم يومية يعتبر البيئة في أدنى سلم أولوياته، وعلى ذلك فانه سوف يكون من الصعب جدا انجاح اي جهود تستهدف حماية البيئة دون أن يكون لدى الإنسان الفلسطيني القناعة الكافية بأهمية

البيئة في تحسين حياته اليومية و الحفاظ على وجوده وكيونته، وكثيراً ما لا يشارك المواطن حتى بالحد الأدنى وهو دفع الاستحقاقات على الخدمات البيئية المقدمة من الهيئات المحلية (مثل المياه، المياه العادمة، النفايات الصلبة) مما يضعف تلك الهيئات فلا تكون قادرة على تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها. ومن هنا نجد ان هناك حاجة للعديد من النشاطات الموجهة الى المواطن الفلسطيني في كل الفئات العمرية أو الطبقية والتي تهدف الى رفع مستوى الوعي البيئي وزيادة المعرفة لديه.

11.3 الانجاز والتقييم

الانجاز: بالرغم من المحددات والمعوقات المالية والمؤسسية والقانونية والسياسية والاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على عناصر البيئة الفلسطينية فقد قامت سلطة جودة البيئة بانجازات واضحة في اتجاه تحقيق رسالتها المتمثلة (بصيانة البيئة الفلسطينية وحمايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة)، ومن هذه الانجازات:

- تم في كانون الأول من العام 1996 إنشاء الجسم الفلسطيني الرسمي والمتمثل في سلطة البيئة الفلسطينية لأجل حماية البيئة الفلسطينية والحفاظ على ما تبقى من مواردها، وهي المسؤولة عن التخطيط الإستراتيجي والتشريع والمراقبة وإعداد اللوائح التنفيذية لحماية البيئة.
- تم في سنة 1998 إنشاء وزارة الدولة لشؤون البيئة الفلسطينية ودمج سلطة البيئة الفلسطينية فيها.
- تم إعداد الإستراتيجية البيئية الفلسطينية سنة 1999 وهي أولى المحاولات الفلسطينية للتخطيط الاستراتيجي في قطاع البيئة.
- تم إقرار قانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة من قبل المجلس التشريعي.
- تم في الفترة 1996 انجاز عدة أعمال ودراسات منها استراتيجة التنوع الحيوي في فلسطين وخطة العمل المرافقة لها، ودراسة عن معالجة وإعادة استخدام النفايات السائلة ودراسة عن تطوير المراعي.
- تم في نهاية سنة 2000 إعداد دراسة الطبيعة وقت الحرب - العدوان الإسرائيلي على الأمن البيئي في فلسطين.
- تم في نهاية سنة 2000 إعداد تقرير عن العدوان الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى.
- تم اعداد الدراسة المكتبية لحالة البيئة في فلسطين من خلال اليونيب في العام 2003.
- تم اعتماد الهيكل التنظيمي لسلطة جودة البيئة عام 2005.
- تم اعداد التقرير الوطني الثالث عن حماية التنوع الحيوي في فلسطين عام 2006.
- تم تنفيذ مشروع الادارة المتكاملة لمساقط المياه في حوض الفارعة بشراكة مع الاتحاد الأوروبي والأردن عام 2007.
- تم إعداد واعتماد خطة الاصلاح والتنمية الخاصة بالبيئة للعام 2008 للتنفيذ خلال ثلاث سنوات من بداية العام 2009 حتى نهاية عام 2011.
- تم اعداد تقرير لتقييم الأثر البيئي للحرب الأخيرة على غزة في العام 2009.
- تم اعداد تقرير عن حالة التغير المناخي في فلسطين في العام 2009.
- تم اعداد استراتيجة للتكيف مع التغير المناخي في فلسطين في العام 2009.
- تم تشكيل مجموعة العمل القطاعية الخاصة بالبيئة والتي تضم المؤسسات الشريكة والدول المانحة المهتمة والمؤسسات الدولية.
- المتابعة المستمرة لتنفيذ برنامج الرقابة والتفتيش وإصدار الموافقات البيئية.

- المتابعة المستمرة للعديد من برامج رفع وتعزيز الوعي والمعرفة البيئية.
- تم تنفيذ مشروع إنشاء المحمية الطبيعية في وادي غزة.
- المشاركة بتمثيل فلسطين في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتخصصة بالبيئة وحمايتها.
- المشاركة والتعاون مع المؤسسات والشركات المحلية والجامعات الفلسطينية في عقد عدة مؤتمرات متخصصة بالبيئة الفلسطينية وحمايتها.
- ما زال العمل جاريا على اعداد استراتيجية وطنية لادارة النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

بالرغم من الانجازات التي تمت فان هنالك عدد من النشاطات التي خطط لانجازها ولم تتم لأسباب عدة منها سياسية وإدارية ومنها عدم توفر التمويل و الأجهزة والمختبرات اللازمة وفي بعض الحالات الكادر المتخصص. وبالرجوع الى خطة الاصلاح والتنمية 2008-2010 وما تم تقديمه من قبل سلطة جودة البيئة من مشاريع ذات اولوية في القطاع البيئي وعددها 32 مقترح، الا ان تلك الخطة لم تعتمد سوى مشروعا واحدا من جملة المقترحات المقدمة. علما بأن المشروع الوحيد الذي اعتمد من هذه القائمة لم يتم تنفيذه لعدم توفير موارد مالية. الا أن سلطة جودة البيئة عملت على تنفيذ بعض هذه النشاطات بجهود ذاتية وامكانيات محدودة.

أما بخصوص خطة الانعاش المبكر واعادة اعمار قطاع غزة فانه لم يتم تنفيذ اي من المشاريع التي جاءت كاولويات للتعامل مع الوضع هناك، وان تم تنفيذ بعضها الا ان ذلك غير موثق بما يبين مدى التنفيذ كما ونوعا. ومن جانب اخر فقد تم اعداد تقرير لحالة البيئة في قطاع غزة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التدخلات والمشاريع اللازمة للتعامل الطارئ مع الوضع هناك، الا أن ايا من تلك التدخلات لم تتم.

التقييم: يبين الجدول التالي أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه قطاع البيئة

جدول 1 : التحليل الرباعي، نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود قانون بيئي ناظم للعمل في القطاع ككل.	- عدم اكتمال إصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات المنبثقة عن القانون البيئي.
- وجود مؤسسة بيئية رسمية بهيكل تنظيمي واضح أنشئت بقرار رسمي لتعنى بالقضايا البيئية.	- ضعف التطبيق الواضح لقانون البيئة وغيره من القوانين ذات العلاقة.
- وجود نسبة من الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال البيئة.	- عدم وجود ذراع تنفيذي لتطبيق القانون البيئي ورصد التعديات على البيئة كالضابطة أو الشرطة البيئية.
- وجود عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النشطة في مجال العمل البيئي.	- عدم اعتبار البيئة كغيرها من المواضيع في القضايا أمام المحاكم وفي السلك القضائي.
- وجود نسبة تعليم عالي جيدة وكذلك نوع من الوعي والمعرفة في القضايا البيئية لدى المواطنين وفئات المجتمع المختلفة.	- عدم توفر المعلومات البيئية الكافية على شكل قاعدة معلومات شاملة وواضحة ودقيقة ومحدثة.
- وجود العديد من الدراسات البيئية التي تناولت مواضيع عدة في القطاع البيئي.	- ضعف النظام الحكومي الواضح في المتابعة اليومية لقضايا انتهاكات البيئة والتعديات.
- وجود العديد من برامج التوعية البيئية لمختلف فئات المجتمع.	- عدم وجود الخبرة الكافية في التعامل مع حالات الطوارئ وإدارة الأزمات البيئية.
- ادراج البيئة ضمن المناهج التعليمية.	- قلة عدد الطواقم الفنية الموجودة في المؤسسة البيئية.
- وجود عدد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والمتخصصة بأمر البيئة.	- عدم الانسجام والتناسق بين المؤسسات الوطنية المختلفة في نواحي التخطيط والتنفيذ وغيرها.
- وجود عدد من المسوحات البيئية الدورية التي يقوم بها جهاز الإحصاء الفلسطيني.	- التعارض والتناقض بين القوانين الفلسطينية العاملة مما يؤدي إلى تنازع الصلاحيات والتنافس بالأدوار
	- عدم إيلاء البيئة كقطاع الاهتمام الكافي على مر الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.
	- عدم وجود نظام ضبط ورقابة لعناصر البيئة المختلفة وللثوث الناتج عن العمليات المختلفة.
	- عدم إدخال العنصر البيئي كعنصر أساسي عند دراسة الخطط التنموية المختلفة

- مما يعكس عدم التزام قطاعات التنمية المتعددة بأمر البيئة.
- عدم كفاية خدمات البنية التحتية لتغطية كافة أرجاء الوطن (النفائيات الصلبة، النفائيات السائلة، شبكات المياه).
- عدم وجود معلومات او بيانات متخصصة في مواضيع بيئية كالنفائيات الخطرة مثلا.
- ضعف في الموارد المالية المخصصة لتطوير القطاع البيئي.
- ضعف الوعي والمعرفة البيئية لدى الفئات المختلفة من المجتمع.



- التحديات**
- التحديات والانتهاكات والتدمير الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق البيئة الفلسطينية.
 - العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام التنمية الفلسطينية في كافة المجالات.
 - عدم السيطرة على العديد من المصادر الطبيعية والبيئية والتي تشكل أساس العمل البيئي.
 - المشاكل والطواهر البيئية العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي وما ينتج عنه من آثار كالصحراء وشح مصادر المياه وانحسار الرقعة الخضراء وغيرها.
 - التحديات المالية العالمية وزيادة الفقر وانتشار البطالة، الأمر الذي يصرف النظر عن البيئة.
 - الوضع السياسي الحالي في الأراضي الفلسطينية والتباعد الحاصل بين شقي الوطن.

- الفرص**
- التوجه العام في السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تنظيم القطاعات المختلفة واعتماد البيئة كواحد من القطاعات الفاعلة مما يتيح دعم سلطة جودة البيئة مؤسساتيا وماليا وقانونيا.
 - إمكانية إشراك القطاع الخاص بالأمور البيئية.
 - الاهتمام العالمي والدولي بموضوع البيئة وتوجيه الكثير من الدعم المالي نحو هذا القطاع.
 - امكانية التعاون والتكامل والتناسق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية.
 - وجود العديد من الاتفاقيات البيئية المعتمدة دوليا والتي تضمن حق الدول والشعوب تحت الاحتلال ودورها في حماية البيئة.

4. الأولويات والأهداف الإستراتيجية

اعتمادا على تحليل الواقع وتقييم الانجازات والإخفاقات وتحليل نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص المتاحة فقد تم تحديد ستة أولويات وأهداف للإستراتيجية القطاعية للبيئة تخدم الفترة المحددة (2011 - 2013) وتمتد للمدى الطويل، وهي كما يلي:

1. بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث.
2. البيئة الطبيعية والتراث الحضاري في فلسطين مصانان ومحافظ عليهما.
3. المصادر الطبيعية الفلسطينية مدارة بطريقة مستدامة.
4. كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث البيئية والطبيعية متخذة.
5. الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق.
6. دولة فلسطين ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة.

5. السياسات القطاعية

من أجل الوصول الى الأهداف الاستراتيجية المحددة أعلاه وتحقيقها، وبناء على تحليل الواقع الحالي للبيئة الفلسطينية وما تعانيه تلك البيئة من مشاكل وفجوات، فقد تم وضع عدد من السياسات القطاعية. ومن أجل تنفيذ هذه السياسات تم وضع عدد من التدخلات التي تأتي كمنشآت تارة وكبرامج تضم العديد من النشاطات تارة أخرى، هذا وقد تم توضيح تلك السياسات والتدخلات بشكل مفصل في الملاحق أ و ب. فيما يلي وصف سريع لهذه السياسات والتدخلات:

1. السياسات الهادفة لتحقيق بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث

○ ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة

- تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها.
- وضع التعليمات وتوفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات
- وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية
- ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة
- ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين
- معالجة مواقع التلوث الساخنة
- تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والترية
- ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة
- مراقبة جودة مياه البحر المتوسط
- ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة
- تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام
 - انشاء النوادي البيئية
 - استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة
 - تفعيل أدوات الاعلام البيئي
 - تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة
 - انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي.
 - وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة.
 - تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة
 - توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن.
 - ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة.
 - اغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية.
 - وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة من مكبات النفايات الصلبة الصحية.
 - وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.
 - إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة.
 - إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة.
 - تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها.
 - توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة.
 - وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية.
 - وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية.
- 2. السياسات التي تؤدي إلى إدارة مستدامة للبيئة الطبيعية والتراث الحضاري الفلسطيني.
 - تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل
 - عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي
 - وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض

- اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل.
- تنفيذ مشروع لحماية وتطوير الاراضي الرطبة
- اعداد نظام للسلامة الحيوية
- حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري
- وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي.
- صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي
- وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية

3. السياسات التي تؤدي إلى إدارة مستدامة للمصادر الطبيعية

- تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة
- اعداد خطط وتعليمات لاستخدام المصادر الطبيعية
- تنظيم استعمالات الأراضي
- عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدام الاراضي

4. السياسات الهادفة لاعتماد و لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة

التصحّر ولمواجهة الكوارث الطبيعية

- تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية
- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات
- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط
- انشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها
- تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي
- استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي
- تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي
- تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي
- توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية
- مكافحة التصحر

- ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل
- تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر
- وضع خطة لادارة وتأهيل المراعي
- زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء
- تأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف

5. السياسات الهادفة لتفعيل وتقوية الإطار المؤسسي والقانوني البيئي ليعمل بشكل متكامل ومتناسق

- تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة
- مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة
- تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي
- بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية

○ تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي

- مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة
 - إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون
 - إصدار التعليمات و الاشرطاطات الفنية و المؤشرات و المقاييس و المعايير اللازمة
- تعزيز قدرات المؤسسات البيئية

- بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية
- انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة
- انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة
- انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود
- عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي
- وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة

6. السياسات الهادفة لتعزيز دور والتزام فلسطين كدولة كاملة العضوية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

بشأن البيئة

○ تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة

- تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية
 - مواعاة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية
 - حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة.
 - توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي.
- تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الإقليم والمنظمات الدولية.
- تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والإقليمية وتحقيق متطلبات الاستفادة منها
 - اجراء تقييم للمشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها

ان هذا العدد الكبير من التدخلات المبينة أعلاه يعتبر طموحا مقارنة مع الوقت المتاح للتنفيذ وهو ثلاث سنوات ابتداء من العام 2011-2013، ولكن ذلك الكم الكبير من التدخلات جاء ليعكس الحاجة الملحة للنهوض بهذا القطاع الذي يعاني من الكثير من المشاكل والفجوات التي ذكرت سابقا في تحليل الواقع. ولكن نظرا للتجربة السابقة للعمل في هذا القطاع، وللأوضاع السياسية المتغيرة وغير الثابتة، وللمصادر المالية التي قد لا تتوفر بالشكل والكم المطلوب، وللعقبات القانونية والمؤسسية التي قد تواجه تنفيذ هذه الخطة بما فيها من تدخلات، كل ذلك قد يشكل عائقا أمام تنفيذ كافة التدخلات المدرجة، لذا كان لزاما وضع الية لترتيب هذه التدخلات حسب الأولوية لخدمة هذا القطاع والنهوض به. ولعل أهم المعايير التي أخذت بالاعتبار في ترتيب الأولويات ما يلي: المساهمة في بناء الدولة، التأثير على الصحة والبيئة، حجم التأثير (سكانيا، جغرافيا)، التوافق مع الاطار القانوني الحالي، امكانيات تنفيذ ومتابعة التدخل (ماليا، بشريا، فنيا)، تطوير قدرات القطاع وخدماته، التكلفة مقابل الفائدة العائدة، مخاطر متوقعة قد تؤثر على تنفيذ المشروع. باخضاع كافة التدخلات للمعايير المبينة أعلاه وبمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة والشركاء في القطاع تم التوصل الى الشكل التالي من ترتيب التدخلات حسب أولوياتها (جدول رقم 2)، حيث تم تقسيم التدخلات الى مجموعتين الأولى ذات الاهتمام على مستوى القطاع وليس بالضرورة أن تنفذ من قبل سلطة جودة البيئة، والأخرى هي الأولويات التي ستنفذها سلطة جودة البيئة.

جدول 2 : ترتيب التدخلات حسب الأولوية¹

الرقم حسب الأولوية	التدخل (الذي تنفذه سلطة جودة البيئة)	الرقم حسب الأولوية	التدخل (الذي ينفذ على مستوى قطاع البيئة)
1.	إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون	1.	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة.
2.	إصدار التعليمات و الاشتراطات الفنية و المؤشرات و المقاييس و المعايير اللازمة	2.	توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن
3.	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة و المؤسسات القطاعية	3.	توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات و المحطات الموجودة
4.	توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال و متابعتها في اطار القانون الدولي.	4.	اغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية.
5.	انشاء مركز معلومات بيئي و اصدار تقرير دوري عن حالة البيئة	5.	ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة.
6.	مراجعة و تحديث قانون البيئة و القوانين ذات العلاقة	6.	بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون و التشريعات البيئية و تفعيل دور السلطة القضائية
7.	مراجعة و تقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة	7.	توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة و غير التقليدية
8.	تحديد الأدوار و الصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي	8.	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدام الاراضي
9.	تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة و متابعتها.	9.	زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء
10.	تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء و المياه و التربة	10.	تنفيذ مخرجات إستراتيجية مكافحة التصحر
11.	انشاء نظام رصد و مراقبة لملوثات الهواء و المياه و التربة و الملوثات العابرة للحدود	11.	انشاء و تجهيز و تدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية و انعكاساتها
12.	معالجة مواقع التلوث الساخنة	12.	تنفيذ برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي
13.	إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة	13.	استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة
14.	وضع و تنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية	14.	وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة و المنزلية.
15.	وضع التعليمات و توفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات	15.	استخدام انماط و اساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي
16.	تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية و الحد منها	16.	تأهيل و استصلاح الأراضي المعرضة للانجراف
17.	تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة	17.	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة و البديلة و تنفيذ مشاريع ريادية
18.	ايجاد إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر و الية تمويل	18.	وضع خطة لتشجيع مبادرات و مساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة و السائلة و الخطرة.
19.	إنشاء نظام لتداول و نقل المواد الخطرة	19.	صيانة و تأهيل مواقع التراث الطبيعي و الثقافي
20.	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي		
21.	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب و التعليم البيئي		
22.	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي و المحافظة على الأنواع و الأصناف المهددة بالانقراض		

¹ رقم 1 هو ذو الأولوية الأعلى

	23.	تفعيل أدوات الاعلام البيئي
	24.	انشاء النوادي البيئية
	25.	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات
	26.	انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة
	27.	اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والساحل
	28.	اعداد خطط وتعليمات لاستخدام المصادر الطبيعية
	29.	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط
	30.	ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين
	31.	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي
	32.	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة
	33.	وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتوير النفايات وجمع الغازات الناتجة من مكبات النفايات الصلبة الصحية.
	34.	ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة
	35.	تنفيذ مشروع لحماية وتطوير الاراضي الرطبة
	36.	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط
	37.	وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة
	38.	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية
	39.	وضع خطة لادارة وتأهيل المراعي
	40.	اعداد نظام للسلامة الحيوية
	41.	عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي
	42.	وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة
	43.	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي
	44.	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية
	45.	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الاستفادة منها
	46.	حشد الجهود والطاقت لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة.
	47.	مواعمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية
	48.	اجراء تقييم للمشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها

6. توزيع الموارد والمسؤوليات

التكاليف التقديرية للتدخلات والنشاطات اللازمة لتحقيق أهداف إستراتيجية البيئة القطاعية للفترة 2011 - 2013 كما هي مفصلة في الملاحق أ و ب ومجملة بالجدول أدناه بلغت حوالي خمسة مليارات ونصف المليار شيكل موزعة على خمسة عشر سياسة. التدخلات في غالبيتها تشكل برامج تنموية مستمرة لفترة طويلة المدى وعليه فان التكاليف المقدره لها يجب ان تكون ذات طبيعة مستمرة من أجل ضمان تواصل تنفيذ تلك التدخلات. ومن الجدير ذكره أن التكاليف المبينة ازاء كل تدخل هي

تكاليف تقيديرية وأولية وتحتمل الزيادة أو النقصان، ولعل التحديد الدقيق لتكلفة هذه التدخلات يأتي لاحقاً عند وضع تصاميم المشاريع وتفصيلاتها.

إن النشاطات والتدخلات للإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية للفترة 2011 - 2013 كما هي مفصلة في الملاحق أ و ب تتطلب مشاركة معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الدولية، حيث ستتولى سلطة جودة البيئة القيادة والإشراف على ومتابعة تنفيذ تلك السياسات والتدخلات.

7. المتابعة والتقييم

ان متابعة تنفيذ اية استراتيجية هي ضمانه لمراقبتها وفحص مدى تحقيقها للأهداف التي حددت فيها، ولعل اعتماد عدد من المؤشرات لمراقبة مدى تحقق الأهداف هو الطريقة المثلى لذلك. ومن أجل تسهيل المراقبة تلك وتقييم مراحل التقدم فإنه لا بد من أن تكون تلك المؤشرات واضحة ومحددة وقابلة للقياس ومرتبطة بزمن.

وفي سياق هذه الاستراتيجية تم وضع العديد من المؤشرات التي جاءت على نوعين؛ النوع الأول جاء مبنيًا على النتائج التي تستصدر عن تنفيذ كل تدخل من التدخلات التي اعتمدت، حيث وضحت هذه المؤشرات في الملحق (ب) ازاء كل واحد من التدخلات، والتي جاءت مرتبطة مباشرة مع التدخل، والتي تساوي في عددها أو تزيد عن عدد التدخلات المعتمدة.

أما النوع الثاني من المؤشرات فهي المؤشرات غير المباشرة، والتي ليست مرتبطة تماما بالتدخلات وإنما هي نتيجة غير مباشرة لتنفيذ تلك التدخلات، وهي أداة لقياس مدى التقدم في تحسين نوعية البيئة بشكل عام، ولعل من الأمثلة على تلك المؤشرات مايلي:

1. نسبة الأسر التي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكات الصرف الصحي.
2. نسبة الاسر المخدومة بخدمة جمع النفايات الصلبة.
3. نسبة مساحة الأراضي الخضراء.
4. نسبة النفايات الصلبة التي يتم طمرها في مكبات صحية.
5. نسبة النفايات الصلبة التي يتم فصلها وإعادة تدويرها.
6. كمية المياه العادمة التي يتم معالجتها.
7. كمية المياه العادمة المعالجة التي يتم إعادة استخدامها.
8. نسبة السكان الحاصلين على مصدر مياه آمن.
9. نسبة تراكيز الملوثات في مصادر المياه.
10. نسبة تراكيز الانبعاثات الغازية والعوالق في الهواء المحيط.
11. كميات غاز ثاني أكسيد الكربون المنتج لكل فرد.
12. نسبة الأصناف المهددة في التنوع الحيوي.
13. مساحة المناطق المحمية لحفظ الأصناف.

ان فلسطين كغيرها من الدول ملتزمة باعلان أهداف التنمية للألفية الذي صدر في العام 2000 ليتم تحقيقها حتى عام 2015، ولعل البيئة وحمايتها واحدة من أهم الأهداف التي جاءت في هذا الاعلان حيث جاء ذلك في الهدف السابع (ضمان توفر أسباب بقاء البيئة). ومن الملاحظ أن هناك تقاطع كبير بين الغايات والمؤشرات التي جاءت ضمن هذا الهدف وبين ما جاء من تدخلات ومؤشرات في هذه الاستراتيجية مما يدل على ان التوجه الفلسطيني ما زال منصبا على تحقيق أهداف التنمية للألفية.